



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

المساعي المصرية والدولية لوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

الجهود والفرص والتحديات



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي



مقدمة

تشهد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منعطفاً خطيراً مع تصاعد العمليات العسكرية وتنامي المؤشرات على توجه حكومة نتنياهو نحو فرض سيطرة أمنية وعسكرية مباشرة على القطاع، بما يتجاوز فكرة الردع إلى مشروع استعماري أوسع مرتبط برؤية "إسرائيل الكبرى". وفي مقابل ذلك، تكثف مصر وقطر والولايات المتحدة جهود الوساطة، عبر مقترحات لل تهدئة ووقف إطلاق النار؛ بهدف تجنب كارثة إنسانية غير مسبوقة، وإرساء مسار سياسي نحو التسوية الشاملة.

وفي قلب هذه التفاعلات يظل المشهد الفلسطيني منقسماً بين تحديات إعادة ترتيب البيت الداخلي وضمان إدارة وطنية لغزة، وبين مواجهة الضغوط الإسرائيلية والدولية التي تسعى إلى فرض وقائع جديدة على الأرض. ومن هنا، تبرز أهمية قراءة متأنية للمسارات المتوازية: المفاوضات، الدور المصري، الخطط الإسرائيلية، والترتيبات الأمنية لليوم التالي، باعتبارها المحددات الرئيسة لمستقبل غزة والقضية الفلسطينية.



أولاً: المقترح الأخير لوقف حرب غزة:

في إطار الجهود المتواصلة لوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، استضافت القاهرة في 14 أغسطس 2025 اجتماعاً موسعاً ضم طيفاً واسعاً من الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حماس والجihad الإسلامي والجهة الشعبية وتيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح. وقد عكس هذا اللقاء حرص مصر على إشراك مختلف القوى الوطنية في صياغة إستراتيجية فلسطينية موحدة للتعامل مع التصعيد الإسرائيلي.

وخلال الاجتماع، شددت الفصائل على أولوياتها المتمثلة في رفع الحصار وضمان تدفق المساعدات الإنسانية، محذرة من خطط إسرائيلية تهدف إلى إعادة احتلال القطاع وتهجير السكان تحت ذرائع أمنية. كما انتقدت تعطيل إسرائيل المستمر لمسار المفاوضات، مشيرة إلى انسحابها من جولة الدوحة في يوليو 2025 رغم قرب التوصل إلى اتفاق.

وتزامن هذا التحرك مع لقاء الرئيس "عبد الفتاح السيسي" برئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في 18 أغسطس؛ لمناقشة المقترح المصري - القطري - الأمريكي لوقف الحرب. وقد أكد الطرفان ضرورة إدخال المساعدات دون قيود ورفض أي مخططات لإعادة الاحتلال أو التهجير القسري، مع التشديد على أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية تمثل الحل الوحيد لإرساء سلام دائم.

وقد صرّح وزير الخارجية بدر عبد العاطي من معبر رفح بأن إسرائيل تواصل فرض قيود معطلة على تشغيل الجانب الفلسطيني من المعبر، مؤكداً استعداد القاهرة لتكثيف تدفق المساعدات الإنسانية فور إزالة هذه العراقيل. ويعيد هذا الموقف إبراز معبر رفح بوصفه المنفذ الإنساني الأهم لقطاع غزة، خاصة في ظل إغلاق إسرائيل لبقية المعابر منذ 2 مارس الماضي. وفي المقابل، تعمل تل أبيب على تمرير خطط تهدف إلى تهجير السكان نحو الجنوب تحت غطاء إنساني شكلي، إذ أعلن الجيش الإسرائيلي، بالتزامن مع خطة اجتياح غزة، عن إدخال خيام إلى جنوب القطاع لنقل السكان قسرياً. كما صرّح المتحدث باسم الجيش، أفيخاي أدرعي، بأن المساعدات ستدخل عبر معبر كرم أبو سالم بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمات إغاثية دولية، بعد إخضاعها لإجراءات تفتيش أمنية إسرائيلية مشددة، وهو ما يعكس سعي إسرائيل لاستخدام المساعدات أداة للسيطرة وإعادة هندسة المشهد السكاني في القطاع.

وعلى الصعيد العملي، برزت مبادرة المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف كأحد أبرز المقترحات لوقف التصعيد، إذ تنص على هدنة مؤقتة مدتها 60 يومًا، تتخللها إعادة تموضع للقوات الإسرائيلية، بما يسمح بتدفق المساعدات الإنسانية، إلى جانب صفقة تبادل جزئي للأسرى تقوم بموجبها حماس بالإفراج عن نصف عدد الأسرى الإسرائيليين مقابل إطلاق عدد من الأسرى الفلسطينيين. وقد رحبت حماس بالمبادرة عبر الوسيطين المصري والقطري، فيما اعتبرتها أطراف دبلوماسية "أفضل خيار متاح" لتخفيف الأزمة الإنسانية، ومنع انزلاق الأوضاع نحو تصعيد دموي جديد، مع التأكيد على أنها خطوة أولية نحو اتفاق أشمل.

وفي المقابل، تباينت المواقف: فبينما أبدت الفصائل الفلسطينية انفتاحًا عليها كصفقة مرحلية توقف القتال وتفتح مسارًا لتبادل الأسرى، تمسك الجانب الإسرائيلي بخطاب ضاغط؛ حيث رأى إسرائيل كاتس أن حماس "تحت ضغط هائل"، في حين جدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موقفًا متشددًا، معتبرًا أن استعادة الرهائن لن تتحقق إلا عبر "مواجهة شاملة وتدمير حماس"، الأمر الذي يعكس تباينًا واضحًا بين مقاربة الوسطاء الإقليميين والدوليين وبين الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية.



ثانيًا: مسار مفاوضات وقف الحرب على غزة:

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة، في السابع من أكتوبر 2023، وهناك مساع عديدة مصرية وإقليمية ودولية لوقف إطلاق النار، إما لاعتبارات إنسانية أو للتمهيد لتسوية سياسية شاملة. ومنذ ذلك الحين، لم تفلح مفاوضات وقف إطلاق النار سوى في تحقيق هدنة إنسانية قصيرة تم اختراقها؛ نظراً لتباعد المواقف وغياب الثقة بين إسرائيل وحركة حماس، خصوصاً حول ترتيبات اليوم التالي. ويمكن إيراد مسار مقترحات وقف إطلاق النار منذ السابع من أكتوبر على النحو الآتي:

(1) وقف إطلاق النار نوفمبر 2023:

- إثر هجوم أكتوبر 2023، تم الاتفاق على هدنة مبدئية استمرت أربعة أيام، مدتها إسرائيل إلى أسبوع.
- توسطت فيها كل من مصر وقطر والولايات المتحدة.
- اشتملت على إطلاق 110 من الرهائن مقابل أكثر من 240 سجيناً فلسطينياً، والسماح بإدخال مساعدات إنسانية محدودة.

(2) مقترح مارس 2024:

- تمت الدعوة لهذا المقترح من مجلس الأمن لوقف فوري لإطلاق النار.
- دعا إليه مجلس الأمن الدولي، بطلب من الدول غير الدائمة الأعضاء.
- تضمن الدعوة لوقف فوري خلال شهر رمضان، وإطلاق سراح جميع الرهائن دون شروط.

(3) مقترح 6 مايو 2024:

- تمت الدعوة لهذا المقترح من مصر وقطر والولايات المتحدة.
- تضمن إطلاق 33 رهينة إسرائيلياً على مراحل، مقابل مئات السجناء الفلسطينيين، انسحاب إسرائيلي تدريجي، وقف دائم للحرب، إلغاء الحصار، وإعادة إعمار غزة.
- وافقت حماس على المقترح، لكن إسرائيل رفضته، مما أدى إلى إطلاقها لعملية عسكرية في رفح.

(4) مقترح 31 مايو 2024:

- طرحه الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن، في 31 مايو 2024، وقد أيده مجلس الأمن الدولي عبر القرار 2735، في 10 يونيو 2024.
- دعت إليه مصر وقطر والولايات المتحدة.
- تضمن هدنة أولى لستة أسابيع، تتضمن انسحابًا من مناطق مأهولة وإطلاق رهائن مقابل إطلاق سراح فلسطينيين؛ المرحلة الثانية تشمل الانسحاب الكامل ووقف دائم؛ المرحلة الثالثة تخص إعادة الإعمار.
- أيدته حماس لكن رفضته إسرائيل.

(5) مقترح يناير - مارس 2025:

- أعلن في 15 يناير 2025، وبدأ تطبيقه في 19 يناير واستمر حتى حوالي 18 مارس 2025.
- دعت إليه كل من مصر وقطر والولايات المتحدة.
- تضمن تنفيذ أول مراحل وقف إطلاق النار تبادل جماعي للرهائن مع السجناء، انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية، دخول مساعدات. فشلت المفاوضات للمرحلة الثانية، وانتهى التوقف فعليًا في مارس.

(6) مقترح أغسطس 2025:

- تمت الدعوة إليه في منتصف أغسطس، وتم قبول المقترح من حماس في 18 أغسطس 2025.
- دعت إليه كل من مصر وقطر والولايات المتحدة (ممثلة في الدعم الأمريكي لخطة سبق أن عرضها مبعوث الوزير ويتكوف).
- تتضمن هدنة مدتها 60 يوماً، وتبادل بعض الرهائن، المرحلة التمهيدية لمفاوضات سلام دائم. حماس قبلت، وإسرائيل لم ترد رسميًا بعد.

ثالثاً: الرؤى المتباينة بشأن التسوية السياسية الشاملة:

خطة إسرائيل لاحتلال غزة:

في ظل التصعيد المستمر للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، تزايدت المؤشرات الدالة على توجه حكومة بنيامين نتنياهو نحو توسيع نطاق العمليات العسكرية وصولاً إلى سيناريو احتلال تدريجي لمدينة غزة. ففي مقابلة مع قناة "آي 24"، في 12 أغسطس 2025، أعاد نتنياهو التأكيد على التزامه بما يُسمى "رؤية إسرائيل الكبرى"، التي تمتد - وفق التصورات الصهيونية - لتشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة وأجزاء من دول عربية من الفرات إلى النيل، وهو ما أثار موجة استهجان واسعة بالنظر إلى دلالاته التوسعية، والتي تتجاوز الإطار التقليدي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وعلى الرغم من محاولته التخفيف من حدة هذه الرؤية عبر الإيحاء بأن "الهدف ليس احتلال غزة وإنما إقامة إدارة مدنية بديلة لا ترتبط بحماس ولا بالسلطة الفلسطينية"، إلا أن الخطط الإسرائيلية المعلنة عكست بوضوح نزوعاً نحو فرض سيطرة أمنية وعسكرية مباشرة على القطاع. وقد اعتبرت الفصائل الفلسطينية أن هذه التوجهات ليست سوى حلقة جديدة في المشروع التهويدي الاستيطاني الهادف إلى بسط السيطرة الكاملة على الضفة الغربية والقدس وغزة، من خلال سياسات التهجير التدريجي ومصادرة الأراضي وتقسيم الحرم القدسي زمانياً ومكانياً، بما يمهد لإحلال أعداد كبيرة من المستوطنين ضمن مخطط تدريجي.

وقد كشفت صحيفة معاريف أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينيت) اعتمد خطة من خمسة مبادئ لإنهاء الحرب في غزة، تشمل: نزع سلاح حماس، منع تهريب أو إنتاج السلاح، فرض سيطرة أمنية شاملة، استعادة جميع المحتجزين، وإقامة إدارة مدنية بديلة خارج إطار القوى الفلسطينية القائمة. ورغم ترويجها كضمانة لأمن إسرائيل، فإنها تثير تساؤلات حادة بشأن مستقبل القطاع وسكانه.

وميدانياً، أعلن الجيش، في 20 أغسطس، تعبئة 130 ألف جندي احتياط، بينهم 60 ألفاً استدعوا فوراً، نصفهم مقاتلون والنصف الآخر في الاستخبارات واللوجستيات وسلاح الجو. وتشارك في العملية خمس فرق و12 لواء قتال، إلى جانب ألوية احتياط مقاتلة. وبدأت القوات بالتحرك في حي الزيتون جنوب غزة ومخيم جباليا شمالاً، ضمن خطة تقوم على موجات متدرجة: حصار شامل، إجلاء ما بين 800 ألف إلى مليون مدني، ثم مناورة واسعة للسيطرة على مراكز ثقل حماس.

ورغم الإعلان عن مراكز مساعدات ومشافٍ ميدانية لتخفيف الكلفة الإنسانية الظاهرية، يبقى الهدف المعلن شلّ القدرات العسكرية والسياسية لحماس، وسط تقديرات إسرائيلية بأنها لم تعد تملك سوى لواعين منظمين. لكن هذه الحسابات تصطدم بتحديات كبيرة، إذ أسفر الاجتياح السابق عن مقتل نحو 100 جندي إسرائيلي، فضلاً عن اعتراضات متصاعدة بين جنود الاحتياط المنهكين بعد عامين من الحرب، ما يضع القيادة أمام معضلة بين السعي لنصر كامل أو القبول بتسوية أقل تكلفة.

رؤية متباينة للترتيبات الأمنية:

إن خطة إسرائيل لاحتلال غزة لا تعكس فقط حسابات عسكرية آنية، بل تعبّر عن رؤية إستراتيجية أوسع مرتبطة بمشروع إسرائيل الكبرى، وهو ما يهدد بتوسيع الصراع ليأخذ أبعاداً إقليمية أعمق، مع ما يحمله من تداعيات على الأمن القومي العربي ومستقبل القضية الفلسطينية.

وتشير التصريحات الإسرائيلية الأخيرة، لا سيما ما أورده الجنرال زامير حول نجاح عملية "عربات جديون" في تحقيق أهدافها، إلى أن الجيش الإسرائيلي يعتبر أن حركة "حماس" قد فقدت جانباً كبيراً من قدراتها العملياتية السابقة، وأنها تكبدت أضراراً إستراتيجية جسيمة. وقد قدّم زامير هذا التقييم ضمن إطار رؤية أوسع تتبناها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تقوم على مقارنة متعددة الجبهات تستهدف إعادة صياغة ميزان القوى في المنطقة، ليس فقط في غزة بل في مواجهة "المحور" بأكمله، وعلى رأسه إيران. حيث ترى تلك الرؤية أن اللحظة مؤاتية لفرض استفادة من الضغط الراهن على حماس لفرض تسوية سياسية شاملة أو المضي قدماً في الاجتياح البري الشامل لمدينة غزة، بما يحمله من مخاطر.

وفي المقابل، رفضت حركة "حماس" هذا الخطاب واعتبرته إعلاناً صريحاً عن نية الاحتلال تصعيد موجة جديدة من "الإبادة الجماعية" و"التهجير القسري" بحق مئات الآلاف من سكان غزة. وأكدت الحركة أن هذه الخطط تمثل "جريمة حرب كبرى" تنتهك القوانين الدولية، مشيرةً إلى أن الحديث عن إدخال خيام جنوب القطاع لا يعدو كونه تضليلاً يهدف إلى شرعنة التهجير. كما حملت "حماس" الولايات المتحدة مسؤولية مباشرة عن استمرار هذه السياسات، بوصف دعمها السياسي والعسكري لإسرائيل بمثابة "ضوء أخضر" للمضي في مشروع التطهير العرقي.

وفي الجانب الفلسطيني الرسمي، شدّد رئيس الوزراء الفلسطيني على أن أي ترتيبات تخص "اليوم التالي للحرب" يجب أن تؤسس للوحدة الداخلية الفلسطينية، مؤكداً أن إدارة غزة "مسؤولية وطنية"، وليست مكسباً سياسياً. وكشف عن مراجعة مشتركة مع رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي للخطط التنفيذية الخاصة بإعادة الإعمار، في إطار التحضير لعقد مؤتمر دولي في القاهرة. كما أشار إلى أن لجنة مؤقتة ستتولى إدارة شؤون القطاع، على أن تبقى الحكومة الفلسطينية صاحبة الولاية الشرعية الوحيدة على غزة.

أما الموقف المصري، فقد شدّد وزير الخارجية بدر عبد العاطي على أن أي وجود لقوات دولية في غزة لا بد أن يستند إلى قرار من مجلس الأمن بمهام محددة، وأن يكون أي ترتيب أمني جزءاً من مسار سياسي متكامل يقود إلى حل الدولتين، معتبراً أن أي قوة بدون هذا الأفق ستكون بلا جدوى. وأكد أن مصر ترفض "إسرائيل الكبرى"، وترى أن التعايش هو السبيل الوحيد للاستقرار.

وكذلك، أوضح طاهر النونو، المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن الوفد الفلسطيني في القاهرة يبحث إلى جانب الترتيبات الأمنية والسياسية، سبل تعزيز الوحدة الوطنية الداخلي. وكشف مصدر فلسطيني أن القاهرة تستعد لعقد اجتماعات للفصائل قريباً؛ لمناقشة قضايا "اليوم التالي للحرب"، وعلى رأسها إدارة القطاع وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.



الخلاصة

تبرز هنا معضلة "اليوم التالي"، فالسلطة الفلسطينية تصر على أنها الجهة الشرعية الوحيدة لإدارة غزة، بينما تؤكد حماس أن أي ترتيبات سياسية يجب أن تنطلق من توافق وطني شامل.

وبالتوازي، تكثف القاهرة اتصالاتها لتشكيل لجنة مؤقتة لإدارة القطاع بشكل توافقي، بما يقطع الطريق على سيناريوهات التهجير أو التقسيم. وبينما يدفع الوسطاء (مصر، قطر، واشنطن) نحو وقف إطلاق نار يمهّد لحل سياسي مستدام، تمضي إسرائيل في مسار مغاير يسعى لفرض وقائع عسكرية وإدارية جديدة تخدم مشروعها التوسعي.





مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو